S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/381
4 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدي الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه، ردود المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسئلة التي وجهتها وكالة الأنباء الكورية المركزية بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون
السفير
الممثل الدائم

040494 040494 94-16302

المرفـــق

ردود متحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبيـــة الديمقراطية على أسئلة وجهتها وكالة الأنباء الكورية المركزية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

سؤال: تبرر الولايات المتحدة الأمريكية الآن حملتها للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعوى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تفتيش كامل. فرجاء إطلاعي على الحقيقة تفصيلا.

جواب: تقول الولايات المتحدة إنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقبل بإجراء تفتيش كامل على يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدعية أن التفتيش الذي أجرته الوكالة مؤخرا على المرافق النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يكن مرضيا. ولكن هذا مناف للحقيقة تماما.

فقد أصبحنا في وضع فريد من نوعه بعد الوقف المؤقت لتنفيذ انسحابنا المعلن من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم، نحن لسنا ملزمين بقبول التفتيش الكامل من جانب الوكالة عملا باتفاق الضمانات فنحن فضلا عن ذلك، لم نتفق مطلقا مع الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على إجراء تفتيش من هذا القبيل.

ولم نقر إلا بإجراء تفتيش بغرض الحفاظ على استمرارية الضمانات. وعندما تم الاتفاق على نطاق التفتيش الذي ستقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاتصال الذي جرى بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في نيويورك في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تعهد الجانبان بأنه سيكون تفتيشا محدودا من أجل الحفاظ على استمرارية الضمانات وليس تفتيشا روتينيا أو مخصصا يُضطلع به عملا باتفاق الضمانات.

وآنذاك طلب الجانب الأمريكي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألا تعلن للعالم أن التفتيش سيكون محدودا لعدم إراقة ماء وجهه. وفي الاتصال الذي جرى في نيويورك في شباط/فبراير، أوضح الجانب الأمريكي موقفه فأفاد بأنه إذا اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي تفتيش فإنه سيمضي إلى الجولة الثالثة من المحادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغض النظر عن نتائج التفتيش.

ومن ثم فإن الولايات المتحدة، التي وعدت بتفتيش محدود، وطلبت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدم إفشاء ذلك وصرحت بأنها ستجري محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغض النظر عن نتائج التفتيش، تحث الآن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القبول بتفتيش إضافي متهمة إياها برفض قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تفتيش كامل.

وهذا تصرف ينطوي على تناقض ذاتي ويبين تماما إلى أي مدى تتصف الولايات المتحدة بالغدر.

سؤال: ما الذي تسعى إليه الولايات المتحدة حقا بعكسها النتائج المتفق عليها بينها وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبإثارة ضجة في محاولة للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

جواب: أعتقد أن الدافع إلى ذلك هو سياسة العداء المبتذلة التي تنتهجها الولايات المتحدة حيال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فنحن بأمانة، أوفينا بالتزامنا وفقا للنتائج المتفق عليها والتي توصلت إليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في اتصال نيويورك.

بيد أن الولايات المتحدة أخلفت وعودها ولم تتخذ أي إجراء في الواقع العملي. ومع ذلك تلجأ الولايات المتحدة إلى الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى التحركات الاستفزازية الحربية مدعية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تنفذ الاتفاق.

كيف يمكن تفسير الأمر خلاف ذلك؟ فكما أعلنا مرارا، إذا كانت الجولة الثالثة من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة قد عقدت وكانت المسألة النووية قد سويت في إطار اتفاق شامل لاستئنف التفتيش الروتيني والمخصص من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولتسنى تبادل المبعوثين الخاصين بين الشمال والجنوب. ولكن الولايات المتحدة أحبطت الجولة الثالثة من المحادثات التي كانت ستشكل مفتاحا الحل للمسألة النووية، وذلك بوضعها شروطا مسبقة لا مبرر لها. الأمر الذي يثبت بوضوح أن الولايات المتحدة ليست لديها أي نية لحل المسألة النووية عن طريق التفاوض وإنها لا تستخدم المحادثات إلا لتضييق الخناق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولزيادة تعزيز مصالحها الاستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

سؤال: والآن وقد خضعنا للتفتيش بما يكفي لكفالة استمرارية الضمانات كما اتفقنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هل لدى مجلس الأمن أي سبب أو مبرر يدعو إلى مناقشة قضيتنا؟

جواب: بالطبع لا. إن استمرار مناقشة قضيتنا في مجلس الأمن في ظل هذا الوضع لا يعطي سوى انطباع مؤداه أن المنظمة الدولية تستجدي عطف بلد ما. ولعل هذا هو المثال الحي على أنه حتى المنظمات الدولية تُستغل لبلوغ الهدف الأمريكي الأناني.

ولقد سارعت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باتخاذ "قرار" يشوه نتائج التفتيش بعد الاضطلاع بالتفتيش على نطاق يكفي لكفالة استمرارية الضمانات. والآن يناقش مجلس الأمن قضيتنا. وكل هذا تحيكه خلف الكواليس القوى التي تقودها الولايات المتحدة بغية تضييق الخناق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي حالة مسايرة مجلس الأمن للولايات المتحدة، فإنه سيضر على نحو خطير بسلطته كمؤسسة دولية قوامها الحياد.

فإن كان مجلس الأمن يريد بحق الوفاء بمهمته، يجب عليه ألا يجادل بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ضحية، بل أن يناقش أفعال الولايات المتحدة وهي الطرف المعتدي، ويمارس ضغطا عليها. أما إن حاد مجلس الأمن عن مبدأ الحياد ودافع عن الولايات المتحدة، الطرف المعتدي، لأنها دولة كبيرة ومارس ضغوطا لا مبرر لها على، الضحية، لأنها بلد صغير، فلن تثق البلدان الصغيرة بعد ذلك مطلقا في الأمم المتحدة.

ومن ثم يجب عدم استخدام مجلس الأمن كمنبر لممارسة ضغط غير معقول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالمسألة النووية.

سؤال: ما هي التدابير اللازم اتخاذها، في رأيكم، لتمهيد السبيل لإيجاد حل للمسألة النووية؟

جواب: أولا وقبل أي شيء، يجب على الولايات المتحدة أن تنبذ أي سياسة عدائية حيال كوريا, وحيث أن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تسببت فيها السياسة الأمريكية الرامية إلى تضييق الخناق على نظامنا كما أسلفنا الذكر، يجب على الولايات المتحدة، إذا أريد حل تلك المسألة أن تخذ تدابير تستهدف أولا إزالة التهديد النووي المحدق بنا ونبذ السياسة العدائية.

فحتى وقتنا هذا، وبعد تكشف طبيعة التحركات المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زالت الولايات المتحدة تلجأ إلى الضغط علينا داعية إلى اتخاذ "قرار" للأمم المتحدة وما شابه ذلك. الأمر الذي لا يمكن تبريره بأي شيء.

ويجب على سلطات كوريا الجنوبية أن تفكر مليا في المصير الذي ستؤول إليه نتيجة تصرفاتها الطائشة فهي لا تدرك حتى الآن في أي وضع هي. كما يجب على الولايات المتحدة أن تنفذ باخلاص النتائج المتفق عليها في الاتصال الذي جرى فيما بيننا.

وإنه لانتهاك للنتائج المتفق عليها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة واستهزاء بسيادتنا أن تطلب الولايات المتحدة إخضاع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتفتيش كامل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبادل المبعوثين بين الشمال والجنوب دون أن تنفذ التزاماتها على الاطلاق.

ولا يمكن أن يكون الضغط سبيلا لحل المشكلة بل إنه لا يؤدي إلا إلى تعقد الموقف. فمن الحماقة أن نستحث على قبول مزيد من التفتيش ما دمنا قبلنا فعلا، بأمانة وشرف، إجراء تفتيش على نطاق يكفي لكفالة استمرارية الضمانات وفقا لاتفاقنا مع الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فإن واصلت الولايات المتحدة إساءة استغلال جهودنا الصادقة الرامية إلى حل المسألة النووية فإننا لن نعلق فيما بعد أي أمل على المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وسنتصدى لأي ضغط حتى النهاية.

ولكن إذا أوقفت الولايات المتحدة حملة الضغوط الدولية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشرعت في إعادة إرساء الأساس للمحادثات فيما بيننا فإننا لن نعارض أي حل تفاوضي للمسألة.

فموقفنا من حل المسألة النووية عن طريق الحوار موقف متسق.

وتطور المسألة النووية مستقبلا وأي حل سلمي لها يتوقفان بالكامل على موقف الولايات المتحدة.

- - - - -